لمحة عامة عن السوق

الاقتصاد العالمي

واصل الاقتصاد العالمي مواجهة التحديات في عام 2024م، إذ تشير التوقعات إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ليصل إلى 2.6%، وذلك في ظل تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية. وفي حين سجلت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تباطؤاً ملحوظاً في معدلات نموها، حققت منطقة اليورو تحسناً طفيفاً في وتيرة نموها الاقتصادي، مدفوعةً بتراجع معدلات التضخم وتحسُّن أداء الصادرات. وفي المقابل، أظهر الاقتصاد الأمريكي مرونة لافتة، بينما واجه نظيره الصيني جملة من التحديات أبرزها الاضطرابات في القطاع العقاري وتباطؤ نمو الإنتاجية.

وفي ظل استمرار الضغوط التصاعدية على الأسعار في قطاعَي التصنيع والخدمات، استقر معدل التضخم العالمي عند مستوى مرتفع بلغ 5.4%. وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر التضخمية لا تزال في مستويات عالية، مدفوعةً بعدة عوامل رئيسية، تتمثل في التوترات التجارية المتصاعدة، وحالة عدم الاستقرار الجيوسياسي، فضلاً عن حالة عدم اليقين المحيطة بالسياسات الاقتصادية.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سجل الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء المناطق المتأثرة بأحداث غزة، نتائج إيجابية ملموسة في العام 2024م. ويتوقع خبراء الاقتصاد أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة نمواً بنسبة 2.8% في 2024م، مدفوعاً بشكل رئيسي بالأداء القوي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وتدعم هذا النمو الجهود الحثيثة التي تبذلها دول المنطقة لتنويع اقتصاداتها وشركائها التجاريين وتوسيع أسواقها، إذ واصلت القطاعات غير النفطية تحقيق نمو قوي بلغت نسبته 3.7%.

استقر معدل التضخم في المنطقة عند مستوى 2.1% خلال عام 2024م، وتدعم هذا الاستقرار حزمة من الإجراءات الحكومية التي تشمل برامج الدعم المالي، وتثبيت أسعار الوقود، وربط العملات المحلية بالدولار الأمريكي. وتستمر الضغوط التضخمية في قطاع الإسكان بالعديد من دول المنطقة. ويواجه الوضع المالي تحديات متزايدة نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي وتراجع الإيرادات النفطية، مع تفاوت ملحوظ في هذه المؤشرات بين دول المنطقة.

الاقتصاد السعودي

واصلت المملكة العربية السعودية تحقيق إنجازات نوعية في مسيرة تنويع اقتصادها، مع توجيه جزء من مواردها نحو مشروعات جديدة، من أبرزها الفوز باستضافة معرض إكسبو الدولي "الرياض إكسبو 2030" وبطولة كأس العالم FIFA 2034.

واصل قطاع النفط مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.8% وفق التقديرات الأولية. وأثبتت استراتيجية المملكة النفطية نجاحها مطلع عام 2024م، إذ شاركت سبع دول في مجموعة "أوبك بلس" في خفض الإنتاج الطوعي، مع الاتفاق على تمديد العمل بهذه الإجراءات خلال عام 2025م، مقابل زيادة تدريجية في الإنتاج السعودي. وأسهمت هذه الاستراتيجية في استقرار أسعار النفط، إذ بلغ متوسط سعر خام برنت 83 دولاراً أمريكياً للبرميل خلال العام.

سجل الاقتصاد غير النفطي أداءً قوياً في النصف الأول من عام 2024م بنمو سنوي نسبته 3.8%. وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 36.2% في الربع الثالث من عام 2024م، مما أسهم في تعزيز تنوع المنظومة الاقتصادية الوطنية وديناميكيات السوق، ورسخ خطى المملكة نحو بناء سوق عمل أكثر شمولاً. وانخفض معدل البطالة إلى 7.8% خلال الفترة نفسها، بتراجع نسبته 1.0% مقارنة بالعام السابق، مما يعكس فاعلية المبادرات الحكومية لتعزيز الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي وتمكين القوى العاملة الوطنية.

رفعت وكالة "إس آند بي جلوبال" للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للمملكة من مستقرة إلى إيجابية، مع تأكيد تصنيفها الائتماني عند "A/A-1". ويعكس تقييم التحويل والقابلية للتحويل عند مستوى "A+" تأثير الإصلاحات والاستثمارات الكبيرة في تعزيز التنويع الاقتصادي ودفع عجلة نمو القطاعات غير النفطية وضمان الاستدامة المالية. كما يبشر التقدم المستمر في تنفيذ رؤية السعودية 2030 بتعزيز الاقتصاد غير النفطي على المدى المتوسط.

تواصل الحكومة، في إطار رؤية السعودية 2030، تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستدامة المالية. وتركز هذه الجهود على تعزيز المالية العامة ودعم القطاع غير النفطي وتنويع مصادر الدخل. وتتهيأ المملكة، من خلال مبادرات الطاقة النظيفة والتقدم في التقنيات الخضراء وبناء الشراكات الاستراتيجية، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في السنوات المقبلة.

سوق إنتاج الأغذية والمشروبات

واصل قطاع إنتاج الأغذية والمشروبات توسعه في عام 2024م، مدفوعاً بالتوسع العمراني المتنامي نتيجة تزايد الانتقال من الريف إلى المدن وارتفاع مستويات الدخل المتاح ونمو السياحة بشكل ملحوظ في إطار رؤية السعودية 2030. وقد أدت جهود الحكومة المستمرة لتنويع الاقتصاد إلى جذب العلامات التجارية العالمية، في حين عزز الطلب المتزايد على تناول الطعام خارج المنزل من نمو القطاع.

ولتلبية الطلب المحلي على منتجات الألبان وغيرها من المواد الغذائية والمشروبات، استمر تدفق شركات إنتاج الأغذية والمشروبات العالمية إلى المملكة العربية السعودية، إذ أدركت الشركات العالمية الكبرى تنامي الطلب في المملكة على التجارب المتنوعة. علاوة على ذلك، تعمل العلامات التجارية الأجنبية بنشاط على تكييف مفاهيمها لتتوافق مع الثقافة السعودية، إذ يدمج هذا التكيّف بسلاسة بين العناصر العصرية والتقليدية لتقديم تجارب تتماشى مع التفضيلات والأذواق المحلية.

وأصبحت الاستدامة محوراً رئيسياً لشركات إنتاج الأغذية والمشروبات في المملكة، لاسيما في تصاميمها المعمارية. فمن خلال استخدام المواد الصديقة للبيئة والشراكة مع الموردين المحليين واعتماد أساليب البناء المبتكرة، تهدف الشركات إلى تقليل الأثر البيئي وتحسين كفاءة التشغيل.

وعلاوة على ذلك، كان لظهور الذكاء الاصطناعي تأثيرٌ واعد على القطاع. وقد بدأت أسواق السعودية والإمارات والكويت بالفعل في دمج تقنيات تخصيص القوائم المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتجارب تناول الطعام المعزز بالواقع الافتراضي وإدارة سلاسل الإمداد بكفاءة.

التوقعات للعام 2025م

مع تقدم المملكة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من المتوقع أن يكون عام 2025م حافلاً بالتحولات الاقتصادية المهمة كما كان عليه العام السابق. وستظل الأنشطة الاقتصادية القوية غير النفطية، المدعومة بالاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والسياحة والتقنية، محركات رئيسية لنمو المملكة.

ومن المتوقع أن يشهد قطاع إنتاج الأغذية والمشروبات في المملكة نمواً مطرداً خلال السنوات المقبلة، مدفوعاً بتزايد الطلب الاستهلاكي والابتكار التقني والسياسات الاقتصادية المحفزة. ومع استهداف رؤية السعودية 2030 لتطوير القطاع السياحي، وتعزيز خيارات الترفيه، تتوفر فرص واعدة لمشغلي قطاع إنتاج الأغذية والمشروبات لتوسيع أعمالهم. علاوة على ذلك، يمكن أن يبرز التركيز المتزايد على خيارات الطعام الصحية والمستدامة كمحرك جديد للنمو، مع استمرار تطور تفضيلات المستهلكين.

رفعت وكالة "إس آند بي جلوبال" للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للمملكة من **مستقرة إلى إيجابية**، مع تأكيد تصنيفها الائتماني عند A/A-1